

شبهات و ردود حول اجتماع الشورى العام والانتخابات

الشبهة الاولى : هذا الامر سوف يؤدي الي مزيد من الانقسام

لابد أن نؤكد على أنه ينبغي أن نتعامل مع المستجدات وفق الرؤية الشاملة التي أسست الجماعة لأجلها، وهي إقامة الإسلام الشامل وتحكيمه ، ولا يصح التفاني في نصرة الأشخاص وفي موالاتهم على حساب الانحياز للمبادئ والقيم ، ولا يمكن أن يكون هناك تعارض بين مصلحة الجماعة ومصلحة الإسلام؛ إذ إن الجماعة إنما أقيمت لنصرة الاسلام ، والخلاف وارد فيما لا نص فيه، وهو أظهر ما يكون في المستجدات الحياتية والنوازل السياسية، وبالأخص عند المحطات الفاصلة، والتي تنتقل فيها الجماعة من التنظير إلى التطبيق ، وإن أية فكرة تنتقل من طور التنظير إلى التطبيق لابد أن تفرز رأيين أو أكثر، وإن الذي يطلب أن يجتمع كل أفراد الصف على رأي واحد في كل صغيرة وكبيرة مما لا نص فيه يطلب مستحيلا.

والضمانة أن نعلي من شأن المؤسسة والشورية في الجماعة، وهو الأمر الذي ينبغي ألا يختلف عليه اثنان. ويعلم القاضي والداني ان اللجنة الادارية العليا قد قبلت كل المبادرات التي قُدمت اليها لرأب الصدع الا ان الطرف الآخر رفضها جملة وتفصيلا ، فاضطرت اللجنة الي السير في هذا الطريق بعد رد الامر الي الصف ليختار طريقه واتفق الجميع على السير في طريق الانتخابات التي تفرز قيادة ميدانية جديدة تتحمل تبعات المرحلة وتكون في وسط الصف وليست منعزلة عنه لأي سبب مهما كان .

الشبهة الثانية : هذا الاتجاه يأخذ الجماعة إلى عسكرة الثورة

الانقلاب ليست له صفة شرعية في حكم مصر ، فإن الشريعة تأمرنا بإسقاطهم لأنهم خوارج بغاة محاربون صائلون مطلوبون للقصاص زادت جرائمهم شناعة على جرائم أبي جهل . ومن المتفق عليه أن مقاومتهم لا تعني الحرب الشاملة المفتوحة على كل الجبهات، وإنما تكون بما يقتضيه الموقف تأسيسا على فقه الموازنات، وبين السلمية والمواجهة الشاملة محطات كثيرة يمكن أن يتم استنزافه فيها ، والعمليات النوعية مرحلة وسط بين السلمية والصدام (السلمية المبدعة) . وليس بالضرورة أن يكون البديل عن العمل السلمي أن تكون المقاومة مسلحة شاملة مصادمة لا يُحمد عقبائها ، فبينهما درجات ومراحل يمكن ممارسة التغيير من خلالها بما يطيل نفس المقاومة ويربك المجرمين ويوفر قوة المناهضين للظلم، حتى لا ينجروا إلى عسكرة ثورتهم بصراع لم يحسبوا حسابه أو يعدوا له عدته .

الشبهة الثالثة : انتم بذلك تخالفون قول الإمام (سلميتنا أقوى من الرصاص)

اولا : قال فضيلة المرشد هذا الكلام في وقت يظن الجميع فيه أن خروج الملايين في الشوارع كفيلا بدحر الانقلاب وكسب تعاطف الرأي العام العالمي ... وقد ثبت التواطؤ الفج والتعامي عن الحراك الهادر بل والتآمر العالمي على ثورة الشعب المصري .

ثانيا : لم يكن يتوقع أحد أن الانقلابيين سيقدمون على هذه المجازر بهذه الوحشية كما حدث في فض رابعة والنهضة وما تلاهما من اعتقال وتعذيب وحرق وتصفيات واغتصاب للحرائر.

ثالثا : السلمية لها مظاهر عدة وحصرها في صورة التماوت والمظلومية ليس دينا وليس من ثوابت الجماعة ولا ثوابت الدين .

فنحن لم نغير ولكن ممارسات الانقلابيين بهذه الضراوة لم تكن في الحسبان فوجب تكييف الحراك بما يناسبها

ولا يخفى أن رد الاعتداء والمقاومة المشروعة وحق الدفاع عن النفس لا يتعارض مع السلمية

الشبهة الرابعة : لابد أن تتوفر للجماعة القوة الإيمانية والاخوة قبل قوة السلاح

إن اشتراط توفر العدة الإيمانية بكمالهما لا يعني التفريط في امتلاك واستخدام قوة السلاح ، بل يجب الدفع بما تيسر والمستطاع، والسعي في تحصيلهما واجب على العاملين للإسلام لمجابهة هذا الإنقلاب الذي يسعى لاستئصال شأفة الاسلام والإسلاميين، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

إن الهجمة الشرسة من الكفار والمنافقين على الاسلام وثوابته في بلاد المسلمين توجب على أهل الإسلام التنادي بجهد الدفع عن حرمان الاسلام وشرائعه وهذا اللون من الجهاد يكون بالمستطاع ، وإن اختلفت الأساليب والوسائل على حسب نوع الاعتداء.

إن جهاد الدفع الموجه للمنافقين وعملاء الأعداء في بلاد المسلمين ، يجب ألا يتأخر، ويجب على المسلمين أن يهبوا له بالحالة التي هم عليها، سواء أكانوا في ضعف من الإيمان أو كانوا في ضعف مادي؛ فإذا لم يندفع العدو عن الديار والحرمة والدين إلا بقتاله وجب ذلك على المسلمين بما تيسر من القوة دون اشتراط للقدرة المادية والقوة الإيمانية الكاملتين ، إذ لا بد من التفريق بين جهاد الطلب الذي يشترط فيه الإعداد المادي والمعنوي ، وبين جهاد الدفع الذي لا يشترط فيه ذلك.

الشبهة الخامسة : لماذا اخترتم هذا التوقيت

قدمت اللجنة الادارية العليا للاخوان منذ فترة خارطة طريق بعد سلسلة طويلة من المبادرات التي قبلتها جميعا دون استثناء ، ورفضها إخواننا دون استثناء ، وأوضحت خارطة الطريق خطواتها المستقبلية كاملة ومفصلة ، وقد كان من المفترض أن تنتهي خطوات خارطة الطريق قبل أسابيع قليلة ، إلا أن بعض المعوقات بسبب الأزمة و الضربات الأمنية حالت دون ذلك ، و قد بادر الشورى العام بالانعقاد قبيل موجة يناير لكي يترك فسحة من الوقت للإدارة الجديدة لوضع تصوراتها والاستعداد لها .

الشبهة السادسة : اللجنة الادارية العليا لاتمثل اغلب المكاتب الادارية

ليست العبرة بالقلة والكثرة بل العبرة بالكيف أهم من الكم ، والثابتون الذين ينتزل عليهم النصر دائما هم القلة . وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الإدعاء مردود عليه من وجهين :

الوجه الأول .. ان أكثر المكاتب الإدارية مكتملة كانت تابعة للجنة الإدارية العليا إلا ان الممارسات الملتوية والابتزاز والتلاعب بمصطلح المشروعية والضغط علي بعض المكاتب بالناحية المادية تارة والتخويف من شبح الإنقسام تارة أخرى اضطر بعض المكاتب للاتجاه للطرف الآخر على غير اقتناع .
ويكفي أن الذين انضموا للجنة العليا منتخبون ولم يفرضوا على الصف بالتعيين .

والوجه الثاني : أننا بحمد الله معنا مشاركون من كل المحافظات التي يتواجد بها الإخوان بشكل تنظيمي (هناك عدد قليل من المكاتب ليس بها تواجد تنظيمي واضح للإخوان) ، و تختلف النسب من محافظة لأخرى بحسب طبيعة الظرف الأمني ، وما نستطيع أن نقوله الان أنه شارك معنا ممثلون منتخبون من مجالس شورى مكاتب خمس قطاعات من أصل سبعة و حالت الضغوط الأمنية دون انتخاب القطاع السادس ،وسيلحق بنا سريعا هو والقطاع السابع بإذن الله ، و يكفي أن تعلموا أن الشعب و المناطق التي أعلنت تأييدها للجنة الادارية أو عرف عنها ذلك تعرضت لضربات أمنية عنيفة

الشبهة السابعة : ما هو الجديد الذي قدمتموه للدعوة ولم يقدمه الطرف الآخر

لقد طالبنا اخواننا في الطرف الآخر كثيرا على ان نتفق ونجتمع على المؤسسية والشورى للخروج من شبح

الانقسام إلا أن التعتك كان سيد الموقف ابتداء من قرارات الايقاف السهيرة بتحقيق من لجنة معينة وغير منتخبة إمتدت قرارات الايقاف لتشمل عشرات الاخوة من اللجنة الادارية ومن خارجها في وقت نحن أحوج ما نكون لكل جهد من الاخوان في معركة كسر الانقلاب.

ومروراً برفض فضيلة القائم بالاعمال طلب عقد مجلس شورى لمناقشة مشاكل الجماعة بحجة أن مسؤولي المكاتب الادارية ليسو أعضاء في الشورى العام مع العلم أنهم حضروا شوري يونيو 2015م.

وفاجئنا فضيلته في مارس 2016م بقرار عقد مجلس شورى لمن تبقى داخل مصر ولم يحضر مسؤولي المكاتب الادارية هذا الاجتماع (العدد الكلي لمن حضر هذا الشورى 30 عضو معتذر منهم 15 عضو والعدد الباقي أغلبه من قطاعي الشرقية والدقهلية)

وكانت من قرارات القائم بالاعمال في شوري مارس 2016م تكوين لجنة من خمس اعضاء غير ممثل فيها أربعة قطاعات جغرافية وتشكيل لجنة لتعديل اللائحة ولجنة لعمل رؤية للجماعة وحتى الآن لم نري تعديلا لللائحة ولا عمل انتخابات شاملة في المحافظات التابعة لهم ولا ظهرت رؤية للجماعة.

لذلك بادرت اللجنة الادارية العليا المنتخبة الى تصحيح المسار والسعي الجاد تجاه بناء مؤسسات الجماعة وبفضل الله تعالى ثم جهادكم العظيم استطاعت اللجنة الادارية ان تقوم بالانجازات التالية : - في وقت عز فيه الانجاز-

تم انتخاب مجلس شورى جديد للجماعة

تم انتخاب مكتب إرشاد مؤقت باسم المكتب العام للاخوان المسلمين

تم عمل اللائحة الجديدة التي تفصل بين الرقابي والتنفيذي والتي شارك أغلب الصف في اعدادها وسيتم عرضها علي الشورى العام لاقرارها قريبا

تم عمل فلسفة للرؤية وتم شرحها للصف ورفعت المقترحات من الصف لتجويدها

تم عمل رؤية الجماعة للمرحلة المقبلة وجاري شرحها للصف لرفع المقترحات ثم الاعتماد من مجلس الشورى

تمت كل هذه الانجازات – ليس للتفاخر- ولكن لتبدأ الجماعة عهداً جديداً من المؤسسية والشورى لتستمر جماعة الإخوان المسلمين جماعة شورية شابة مجاهدة نائرة كما كانت سيرتها الأولى تستلهم تجربة مؤسسها الإمام البنا على منهجها الرباني الشوري المستمد من منابعه الصافية، تلك المؤسسية والشورى التي يجب أن تكون مرجعنا ووسيلتنا لاتخاذ القرار وحسم الخلافات بعيداً عن الشخصية والفردية.

نسأل الله أن يجمع الإخوان جميعا على كلمة سواء وأن يوفقنا لما فيه الخير للاسلام





 Like  Comment  Share

 مجدي شلش, Ahmed Shoeib and 15 others

6 shares



Write a comment...

